



أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - إطلاق القدرة الكامنة

التحدي

بعد عقود من تدهور نصيب الفرد من إنتاج الأغذية، عاد الشعور بالتفاؤل إلى الظهور من جديد بشأن التوقعات الخاصة بأفريقيا والزراعة الأفريقية. فقد تجاوز النمو في الزراعة والاقتصاد ككل النمو السكاني في العديد من البلدان. وانحسرت النزاعات المسلحة، وبدأت القوة تدب في المؤسسات الإقليمية وشبه الإقليمية، وحققت تقدم طيب في تحسين بيئة الأعمال. وهناك اتفاق واسع على أن الزراعة في أفريقيا لديها إمكانية هائلة للنمو بفضل الموارد الطبيعية الوفيرة، وهي الأراضي والمياه.

وقد تجاوزت الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع تحسن البيئة الاقتصادية الكلية، وتحسن الحوافز السعرية الذي حقق نتيجة لعدة عوامل من بينها تخفيف "الأعباء الضريبية" على الزراعة، وارتفاع الأسعار العالمية، وقد تحسن المعدل السلبي للحماية بالنسبة لأفريقيا ككل من نحو ناقص 20

في المائة في الفترة 1975-1979 إلى أقل من ناقص 10 في المائة في النصف الأول من العقد الحالي، وإلى ما يقرب من الصفر في عام 2005. غير أن التوقعات الإيجابية بالنسبة للزراعة في أفريقيا لن تتحقق دون اتخاذ إجراءات منسقة وهادفة في مجال السياسات، وتوفير استثمارات ضخمة، وخصوصا إذا كان للنمو الزراعي أن يستمر وأن يسفر عن انخفاض ملموس في معدلات سوء التغذية والفقر.

وهناك الكثير من التحديات التي ينبغي التغلب عليها، بما في ذلك الفجوة في التكنولوجيا التي تزداد اتساعا، وضعف البنية التحتية، وانخفاض القدرة التقنية، وتضاؤل نمو أسواق مستلزمات الإنتاج والمنتجات وخدمات الأسواق المرتبطة بها، وبطء التقدم في تحقيق التكامل الإقليمي، وجوانب القصور في الحوكمة والمؤسسات في بعض البلدان، والنزاعات، والإصابات العالية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة

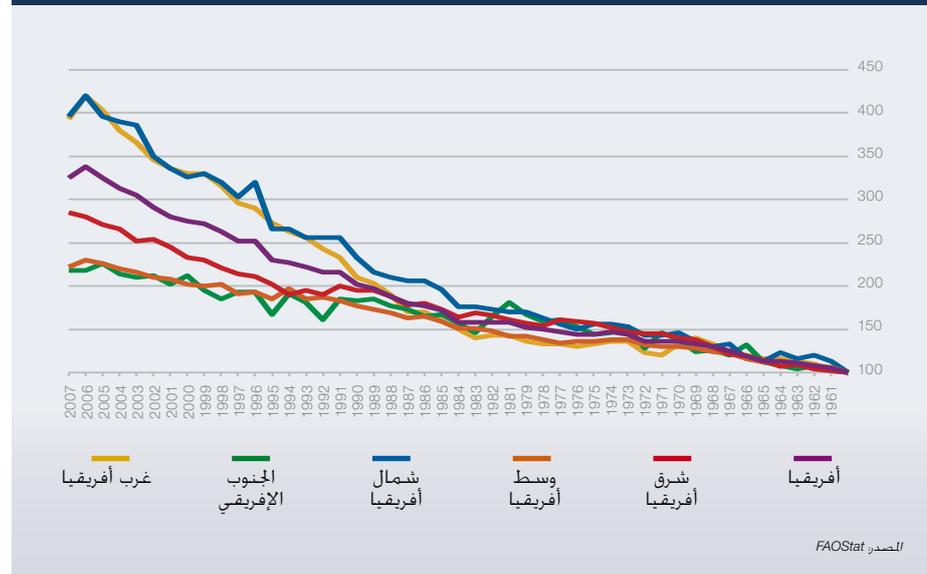
المكتسب (الإيدز) وانتشار هذا المرض هو وأمراض أخرى. وتمثل الإجراءات ذات الأولوية اللازمة لضمان انطلاق الزراعة والتنمية الريفية جنبا إلى جنب مع التخفيف من وطأة الفقر في تحسين القدرة على استحداث ونشر التكنولوجيات الزراعية المحسنة وصياغة السياسات الزراعية اللازمة لذلك، وتحسين فرص حصول المزارعين على المياه والمستلزمات الحديثة (البذور ذات النوعية العالية، والأسمدة وغيرها)، وإقامة البنية التحتية الريفية (الطرق، ومرافق التخزين وغير ذلك)، وربط المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق، ومساعدتهم على التكيف مع الظروف الجديدة ليصبحوا أكثر قدرة على الإنتاج، وزيادة فرص العمل في الريف، والحد من المخاطر وحالات التعرض لها، خاصة مخاطر الأحداث المناخية، والتقلبات السعرية، وزيادة إمكانات الحصول على الائتمانات والأصول، واكتساب المهارات، وكل هذا سيحتاج إلى استثمارات من القطاعين العام والخاص على حد سواء.

القضايا

الموارد الطبيعية

على الرغم من إمدادات المياه الطبيعية الوفيرة على مستوى القارة، فإن هذه الوفرة ليست موزعة بالتساوي. ولم تستطع أفريقيا حتى الآن تكثيف إنتاجها الزراعي عن طريق الري وتحسين إدارة المياه (حصاد المياه وتخزينها). ويتم استغلال أقل من 4 في المائة من موارد المياه في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى واستخدام أقل من ربع المساحة الكلية للأراضي الصالحة لإنتاج المحاصيل بالاعتماد على مياه الأمطار، ويوجد لدى النظام الإيكولوجي الزراعي لإقليم السافانا الرطب إمكانية لزيادة إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية إذا أُدير بصورة صحيحة، مع اتباع الدروس

مؤشر الإنتاج الزراعي (1960 = 100)



المصدر: FAOStat

في الإنتاج استجابة لارتفاع الأسعار. وهذا يشير إلى القصور في جانب الإمداد والموجود في تلك البلدان. ويتمثل الحل الهيكلي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أجل تحقيق الأمن الغذائي في زيادة إنتاجها الزراعي وإنتاجيتها الزراعية، خاصة من جانب صغار المزارعين والأسر الريفية.

تغير المناخ

من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ بصورة سلبية على الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في معظم مناطق أفريقيا بما في ذلك عن طريق زيادة وتيرة الأحداث المناخية المتطرفة مثل الفيضانات وحالات الجفاف. وإن كان ذلك سيفتح أيضا فرصا جديدة في بعض المناطق التي قد تتحسن فيها معدلات سقوط الأمطار والمعالج المناخية. وهناك فرص أخرى ستنشأ من إمكانية تبادل الكربون وتعويضاته. وتقول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إن غلات المحاصيل التي تروى بمياه الأمطار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يمكن أن تنخفض بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2020. وينبغي إدراج مسألة تغير المناخ في البرامج الزراعية العامة وبرامج التخفيف من آثار المناخ. وينبغي تحسين القدرات على تطوير التكنولوجيا الزراعية. ويتمثل الأمر الحاسم بشكل خاص في ضرورة تطوير سلالات محصولية وسلالات من الماشية التي تتكيف مع الظروف المناخية المتغيرة. وتشجيع الابتكارات التي تزيد المواد العضوية في التربة وتقوي التربة لتحسين مقاومة حالات الجفاف والفيضانات.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

من الواضح أن عجز أفريقيا عن تحقيق النمو بالسرعة التي حقق بها في بقية العالم النامي قد ترك لها ميراثا من الفقر والجوع. ولم يؤد انخفاض معدل النمو فقط إلى انخفاض الموارد المحلية التي يمكن استثمارها في البنية التحتية، والتنمية الزراعية.

والصحة، والتغذية والتعليم. لكنه أدى أيضا إلى تفاقم أزمة مرض الإيدز مصحوبا بدوامه مفرغة في الفقر والمرض. وفي المناطق الريفية، أدى فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز إلى استنفاد القوى العاملة الزراعية وزاد من تخلف الإنتاج، فضلا عن هذا. توقف نقل المعرفة بين الأجيال في كثير من المجتمعات الحلية الريفية بسبب حالات الوفاة المبكرة لصغار المزارعين الذين يفارقون الحياة قبل تعليم أطفالهم المهارات الزراعية الهامة.

الإصلاحات المؤسسية

تعاني المؤسسات الحكومية المعنية بالزراعة في أفريقيا من الضعف بشكل خاص في أفقر البلدان. فمن الضروري وجود مؤسسات لمساندة المزارعين ولتعزيز أداء الأسواق الوطنية والإقليمية (المستلزمات، والإنتاج، والجوانب التنظيمية، وإدارة المخاطر، والمعلومات، وإطار عام لعمل المنظمات والتعاونيات)، ومؤسسات لإدارة المخاطر المناخية وغيرها من المخاطر. وما زال الاستقرار السياسي والسلم من القضايا التي تحتاج إلى الاهتمام.

اعتبارات خاصة بالسياسات وناشئة عن منتدى الخبراء الرفيع المستوى في منظمة الأغذية والزراعة والمعنى بكتيفة اطعام العالم في عام 2050 (روما، 12-13 أكتوبر/تشرين الأول 2009)

ينبغي للجهود الإنمائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إعطاء الأولوية العليا للزراعة نظرا لمساهماتها الهامة في الناجح المحلي الإجمالي، والعمالة، وتوليد الدخل، وحصائل الصادرات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمناطق الريفية حيث يعيش غالبية الفقراء وأولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

أصبح البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا محور اهتمام الاستراتيجيات والخطط لتشجيع الزراعة، ويقوم هذا البرنامج بتغيير طريقة تخطيط وتمويل التنمية الزراعية، ويجمع هذا البرنامج.

الذي تقوده الحكومات الأفريقية والاختاد الأفريقي. مختلف أصحاب المصلحة. ويعترف هذا البرنامج بتعقيدات الزراعة ووجود نقاط دخول متعددة مقابلة لها لتحقيق النمو الزراعي. ويوجه جانب كبير من الجهود لترجمة هذه الرؤية إلى برامج ومشاريع قطرية.

تتمثل الضرورة الحالية في العمل مع صغار المزارعين لتحسين فرص وصولهم إلى الأسواق. وإلى المستلزمات والمنتجات، وإلى الائتمانات لزيادة إنتاجيتهم ودخولهم. ومع هذا، ومع عملية تصنيع وعولة الزراعة، يمكن أن يكون هناك في المستقبل عدد أقل من صغار المزارعين المنفرغين وتتم الزراعة بشكل متزايد داخل وحدات أكبر.

يوجد لدى أفريقيا تنوع أكبر في النظم الإيكولوجية يقابله تنوع أكبر في نظم الزراعة مما يوجد لدى أقاليم أخرى. ولهذا فإن قيام ثورة خضراء في أفريقيا لن يكون ماثلا لما يشاهد في آسيا.

قد تعني كثرة البيئات في أفريقيا أنه سيلزم استثمار أكبر بدرجة متناسبة في البحوث. ويلزم أن تخصص الحكومات مزيدا من الأموال للبحوث لإجاز ما يكفي منها وتولى الجهات الوطنية والإقليمية زمام المسؤولية عن برامج البحوث.

بينما يوجد هناك إحساس متزايد بأن أفريقيا تحتاج إلى الاعتماد على مواردها الخاصة من أجل التنمية الزراعية - كما فعلت البلدان النامية قبل جيل مضى - توجد شواغل خطيرة إزاء الشروط التي تتاجر بها أفريقيا مع بقية العالم. فالدعم المقدم للمزارعين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والقيود التجارية لا تزال تلحق الضرر بفرص المزارعين الأفريقيين في أسواقهم المحلية وفي أسواق الصادرات على حد سواء.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ



الهاتف: (+39) 06 570 53101
الفاكس: (+39) 06 570 56172
البريد الإلكتروني: wfs2009-secretariat@fao.org

أمانة مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي
مكتب المدير العام المساعد
الإدارة المعنية بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy



مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي
روما 16-18 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

الجدول 2: مزايا تكاليف المعاملات بالنسبة للمزارع الصغيرة والكبيرة

المزارع الصغيرة	المزارع الكبيرة	
X		الإشراف على العمال غير المهرة وحثهم
X		المعارف المحلية
X		مشغريات الأغذية والمخاطر (معيشة الكفاف)
	X	العمال المهرة
	X	معرفة الأسواق
	X	المعارف التقنية
	X	شراء مستلزمات الإنتاج
	X	التمويل ورأس المال
	X	الأرض
	X	أسواق المنتجات
	X	إمكانية تتبع مصدر المنتجات وضمان الجودة
	X	إدارة المخاطر

المصدر: Poulton et al. 2005

معتما بشكل متزايد على المواد الغذائية المستوردة خلال العقود الأخيرة، وقد لا يمثل هذا الاعتماد قضية خطيرة في حد ذاته. طالما كان من الممكن تطوير قطاعات التصدير لتوليد الإيرادات اللازمة لسداد قيمة الواردات الغذائية، وضمان توافر واستقرار السلع الغذائية في الأسواق العالمية. وربما استفاد المستهلكون في تلك البلدان من انخفاض أسعار الأغذية المستوردة نتيجة لعدة عوامل من بينها الدعم الزراعي في البلدان الغنية. وإن كان الارتفاع الحاد الأخير في الأسعار قد أظهر مدى المخاطر التي تخف بهذا الوضع. وألقى الضوء في الوقت نفسه على التحديات التي يواجهها المزارعون، وخاصة صغار المزارعين، في البلدان النامية وهم يحاولون التوسع

الأمن الغذائي للبالغين والفقراء والجوعى الذين يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة في سبل معيشتهم. وهناك الآن حاجة ملحة إلى استثمار كبير في السلع العامة التي تدعم الزراعة، وخاصة البحوث والإرشاد الزراعي، والطرق الريفية، ومشروع المياه الكبيرة، والتعليم، والرعاية الصحية، ويتطلب المناخ الاستثماري المواتي وجود مؤسسات تعمل بصورة جيدة تخصص وحمي حقوق الملكية بصورة فعالة، وتشجع التجارة، وتحد من المخاطر، وتيسر العمل الجماعي.

الاعتماد على الواردات

أصبح الكثير من أقل البلدان نمواً في أفريقيا

محلياً لزيادة قدرة صغار المزارعين على تحسين إنتاجيتهم، وجعلهم أكثر قدرة على التنافس، والسماح لهم بدخول القطاعات الدينامية بالنسبة للأسواق الوطنية والإقليمية والدولية، وينبغي زيادة الاستثمارات لصالح صغار المنتجين.

ربط الزراعة بالأمن التغذوي

من الضروري تضيق الفجوة التغذوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يتسع الفارق بين المتحصل الفعلي والمتحصل الأمثل إلى الحد الأقصى، وحيث تصل معدلات نقص التغذية إلى ذروتها. ويجب أن يقتصر تحسين الأمن الغذائي بتحسين الأمن التغذوي الذي يشير إلى عنصر "الجودة" في إنتاج الأغذية، واستهلاكها، وفي الاحتياجات الفسيولوجية، وبعد الاستثمار في البحوث لتحسين محتوى المحاصيل في المغذيات الأساسية والدقيقة، والاستثمار في خدمات الإرشاد الزراعي لزيادة المعرفة بالنباتات التي يمكن استخدامها لزيادة تنوع المحاصيل والتنوع الغذائي، من الأمور الضرورية لتضييق الفجوة التغذوية.

انخفاض رؤوس الأموال والاستثمار

تعاني الزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من نقص رؤوس الأموال بدرجة كبيرة، وهذا يدل على عدم كفاية الاستثمار وكذلك على النمو السريع للسكان الريفيين في هذه المنطقة، ويمكن أن يكون لعدم كفاية الاستثمار في تطوير سلسلة القيمة للإنتاج الزراعي ودعم الخدمات أثر بالغ الخطورة على

١ ويتم إعداد نحو 65 في المائة من الأراضي المزروعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصورة يدوية، و25 في المائة بواسطة حيوانات الجر، وأقل من 10 في المائة بواسطة الجرارات، وتشير التوقعات بالنسبة لعام 2050 إلى أن استخدام الجرارات سيتخلف عن جميع الأقاليم الأخرى بنحو 50 في المائة.

٢ ويتميز الإنتاج الزراعي في أفريقيا بارتفاع خسائر ما بعد الحصاد، ويمكن أن تصل إلى 15 في المائة في الحبوب والبقول والبنور الزيتية، وإلى 30 في المائة في الجذور والدرنيات، وإلى 40 في المائة في بعض الفواكه والخضروات. وبالنسبة للحبوب، تمثل الخسائر المتكبدة نحو 17 مليون طن كل عام.

٣ وأدى إدخال الهندسة الوراثية المتقدمة، ونظم الأعلاف، ومكافحة الأمراض البيطرية وغير ذلك من تكنولوجيا الإنتاج إلى زيادة إنتاجية الثروة الحيوانية، خاصة في القطاعات الفرعية التي تشهد نمواً سريعاً، وهي قطاعات الدواجن والخنائير

والألبان التي تقوم بإمداد المراكز الحضرية، وفي بعض المناطق المرتفعة ذات الحرارة المعتدلة، غير أن إنتاجية الثروة الحيوانية لا تزال منخفضة بشكل عام.

٤ وتعد الغابات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حاسمة بالنسبة لسبل معيشة الملايين من السكان الذين يعتمدون على خدماتها في معيشتهم اليومية، كما تمثل بالوعات كربون حيوية ومناطق للتنوع البيولوجي. وتستأثر أفريقيا بنسبة 16 في المائة من مساحة الغابات في العالم، وتنتج نحو 19 في المائة من الأخشاب المستديرة في العالم (2006)، ويمثل خشب الوقود نحو 90 في المائة من إنتاج الأخشاب المستديرة، ويبلغ إجمالي القيمة المضافة في قطاع الغابات بأفريقيا 14 مليار دولار أمريكي.

٥ ويمثل الإنتاج العالمي من الأحياء المائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حالياً 1.2 في المائة فقط، إذ يبلغ 0.6 مليون طن.

الإنتاج وتجهيز المنتجات على مختلف المستويات. وكان استخدامها حتى الآن محدودا بسبب ضعف المؤسسات في مجال ما قبل الإنتاج وما بعده على حد سواء. ويوجد لدى هذه المنطقة أيضا إمكانات كبيرة عند استخدام التكنولوجيات الصحيحة والمعدلة المحلية في مجال إنتاج مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

التوقعات الخاصة بصغار المزارعين

تعد الزراعة القائمة على الحيازات الصغيرة الشكل السائد لتنظيم المزارع في أفريقيا. ولهذا فإن النمو الزراعي (وخاصة المحاصيل الغذائية الأساسية) وتخفيض الجوع والفقر، سيرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو في زراعة الحيازات الصغيرة. ومع ذلك، تشهد النظم الغذائية تحولا نحو السلاسل الغذائية المتكاملة عالميا. القائمة على المعرفة، وعلى تكثيف رؤوس الأموال. ويعد رأس المال الرخيص، وإدخال التكنولوجيات الجديدة، وزيادة فرص العمل خارج المزارع من العوامل التي تساعد على تغيير الحجم الأمثل للمزارع لصالح الحيازات الكبيرة. وقد تكون النتيجة على مدى الزمن زيادة متوسط حجم المزارع، وتجميع الحيازات الزراعية، وزيادة الاتجاه نحو الزراعة التجارية، وإمكانية الهجرة الإجبارية خارج القطاع الزراعي. وفي هذه العملية، سيتعرض صغار المزارعين لضغوط متزايدة من أجل تعديل أوضاعهم. وهذا يشير إلى الحاجة الملحة إلى برامج وخطط وسياسات معدلة

عدد السلع الغذائية الأساسية التي تنتجها. وكانت الزيادات في الغلة نتيجة لزراعة الأصناف عالية الغلة أقل بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما هي في الأقاليم الأخرى، ويرجع ذلك في جانب منه إلى عدم كفاية مستلزمات الإنتاج وأسواق المنتجات، وخدمات الإرشاد الزراعي. وضعف البنية التحتية. ويمكن أن تمثل زراعة الكفاف خيارا تكميليا حيويا في الظروف المناخية الحالية، وظروف البنية التحتية، ووضع رؤوس الأموال والأيدي العاملة في بعض أجزاء أفريقيا. وهناك أيضا خيارات متاحة لسد الثغرات الكبيرة المتعلقة بالأداء في مجال الإنتاج الحيواني عن طريق تطبيق الهندسة الوراثية المتقدمة، ونظم الأعلاف، ومراقبة صحة الحيوان وتربية الحيوانات الأخرى، وتكنولوجيا

المستفاد من أقاليم أخرى، مثل المبتكرات التي حققت زيادات ضخمة في الإنتاج في إقليم سيرادو في البرازيل. وقدرت منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) الأراضي الإضافية المحتملة والمتاحة للزراعة بأنها تمثل أكثر من 700 مليون هكتار، ولكن يجب الاعتراف، في الوقت نفسه، بأن فتح مناطق زراعية جديدة سيتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية، والتكنولوجيا، وكذلك ضمانات مناسبة لتلافي الآثار البيئية السلبية المحتملة.

التكنولوجيا

يتمثل أحد التحديات الأساسية أمام تحقيق نمو الإنتاجية في أفريقيا في تعدد البيئات الزراعية الإيكولوجية والنظم الزراعية وكثرة

تقديرات السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: 1950-2050



المصدر: الأمم المتحدة

ومن المتوقع أن ينمو سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من نحو 770 مليون نسمة في عام 2005 إلى ما بين 1.5 مليار ومليارين في عام 2050. وعلى الرغم من الهجرة السريعة من الريف إلى الحضر، فإن العدد المطلق لسكان الريف من المرجح أيضا أن يواصل النمو.

وزادت غلة الحبوب بصورة طفيفة ولكنها ما زالت في حدود 1.2 طن للهكتار في هذه المنطقة، مقارنة بمتوسط يبلغ 3 أطنان في العالم النامي ككل.

وكان استهلاك الأسمدة يبلغ 5 كيلوغرامات فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2007، مقارنة بما مقداره 62 كيلوغراما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و127 كيلوغراما في جنوب آسيا، و152 كيلوغراما في أمريكا الجنوبية.

ويتم ري 4 في المائة فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة بنحو 20 في المائة على المستوى العالمي و38 في المائة في آسيا.

بعض الحقائق الأساسية



كان النمو الاقتصادي بالنسبة للمقارنة ككل يتجاوز 5 في المائة حتى عام 2008، ويتجاوز 5.5 في المائة بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويرجع الفضل في معظم هذا النمو الذي حقق منذ عام 2000 إلى صادرات السلع الأساسية.

وكان النمو الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتجاوز 3.5 في المائة، أي أعلى بكثير من المعدل السنوي الحالي للنمو السكاني وهو 2 في المائة.

ومع ذلك، كان 212 مليون نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أي نحو 30 في المائة من مجموع السكان، يعانون من الفقر وسوء التغذية بصورة مزمنة في الفترة 2004-2006. ومن المقدر أن هذا الرقم قد ازداد إلى 265 مليون نسمة في عام 2009 بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الاقتصادية. ويعاني نحو 38 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من نقص التغذية المزمن.